

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أوراق موجزة

الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية  
كانكون - المكسيك، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

UN DOCUMENT SYMBOL  
13-03-2003  
LIBRARY & COLLECTION

### التجارة في الخدمات

#### قطاع الخدمات المالية

عماد شهاب<sup>(\*)</sup>

---

ملاحظة: الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الإسكوا.  
<sup>(\*)</sup> مدير البحوث والمجلة وبنك المعلومات، اتحاد المصارف العربية.

---

### تصدير

في إطار سعيها لزيادة المعونة الفنية إلى الدول العربية في مجال قضايا منظمة التجارة العالمي، أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مجموعة من الأنشطة لتحضير الدول العربية للمساهمة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

جاء الإعداد لهذا المؤتمر في عدة مراحل هي: إعداد مجموعة من أوراق العمل الموجزة تتناول كافة القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية. وقد قام بإعدادها نخبة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة بالإضافة إلى الجهد الذي بذله خبراء سكرتارية الإسكوا. وقد قام بمراجعة وتنقيح هذه الأوراق متخصصون لديهم خبرة كبيرة في هذا المجال، وقام بطباعتها ونشرها قسم خدمات المؤتمرات في سكرتارية الإسكوا. وسيتم تنويع ذلك بعقد اجتماعين، الأول على مستوى الخبراء، ويتناول في مناقشته ما تم إنجازه في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية من القضايا التي يشملها برنامج عمل الدوحة، وموقف الدول العربية في هذه الجولة من المفاوضات، وإعداد توصيات تشكل بلورة لتلك القضايا في إطار الاستعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والثاني على مستوى الوزراء العرب وسيشارك فيه مسؤولون عن قضايا منظمة التجارة العالمية، ورؤساء منظمات دولية وعربية، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص العربي، والجمعيات الأهلية. وسوف يتناول الموضوعات التي يتوقع طرحها في مؤتمر كانكون والموضوعات التي تهم الدول العربية.

وقد حققت الإسكوا هذا الإنجاز في إطار تعاونها الوثيق مع المنظمات العربية والدولية، وشاركها في تنظيم الاجتماعين جامعة الدول العربية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وقدم كل من البنك الدولي ومركز بحوث التنمية الدولية (كندا) دعماً مالياً لإنجاز هذا المشروع. وإني أنتهز هذه الفرصة لأقدم إليهما خالص الشكر والتقدير. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة منظمات دولية وعربية أخرى على دعم أنشطة الإسكوا التي يكون بعضها على شكل معونة فنية وبناء القدرات في الدول العربية في مجالات مختلفة ذات علاقة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، بما في ذلك تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستجدات الدولية المتسارعة.


وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسكوا قامت منذ إنتهاء أعمال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، بإنجاز العديد من الأنشطة التي تناولت قضايا النظام التجاري العالمي الجديد. وتتنوع هذه الأنشطة ما بين تدريب للعاملين في مجال التجارة الدولية في الدول العربية، وعقد إجتماعات على مستوى الخبراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاستجابة لطلب أي دولة عضو لدراسة قضايا تهمها في هذا المجال، مثل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان للتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أثر كبير في إنجاز العديد من هذه الأنشطة.

يشمل برنامج الدوحة للتنمية موضوعات كثيرة يجري عليها التفاوض حالياً مثل الزراعة، والخدمات، والتجارة والبيئة، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، وقواعد منظمة التجارة العالمية (الدعم ومكافحة الإغراق والترتيبات التجارية الإقليمية)، ونظام فض المنازعات، وقضايا تتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وهناك قضايا ستستمر في المستقبل إذا ما توصلت الدول الأعضاء إلى إجماع على طرق التفاوض بشأنها، وهي التجارة وعلاقتها بالإستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. كما أن هناك موضوعات جاءت ضمن إعلان الدوحة من بينها التجارة والديون والمال، والتجارة ونقل التكنولوجيا، وهي تخضع لدراسة في مجموعات العمل التي شكلت لهذا الغرض. وهذه الموضوعات سنتناولها تفصيلاً هذه الأوراق الموجزة.

إننا إذ نقدم المجموعة من الدراسات الموجزة نتمنى أن يستفيد منها متخذو القرار في الدول العربية، والباحثون، والعاملون في مجال التجارة الدولية، والمتقنون العرب. ونأمل أن تكون ذات فائدة للدول العربية، لتتمكن من الإستفادة من الفرص التي يتيحها نظام التجارة العالمي الجديد.

إن عالم اليوم تحركه المصالح الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وتعمل الدول جاهدة على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإقامة المشروعات الإنتاجية وتشغيل العديد من الباحثين عن فرص عمل، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليس أمام الدول العربية سوى العمل وبذل المزيد من الجهد في مجالات زيادة الإنتاج وتحقيق شروط الجودة والتدريب وغيرها، لتجد منتجاتها مساحة في الأسواق العالمية.

وستعمل الإسكوا معكم دائماً لتحقيق ذلك، والله الموفق.



مرفت تلاوي  
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة  
الأمين التنفيذي للإسكوا

## المحتويات

### الصفحة

ج	تصدير .....
١	مقدمة .....
٢	أولاً - تحرير تجارة الخدمات المالية عالمياً .....
٢	ألف - تحرير تجارة الخدمات المالية .....
٢	باء - دور الخدمات المالية في البنيان الاقتصادي .....
١١	ثانياً - معاملة الخدمات المالية في منظمة التجارة العالمية .....
٥	ألف - الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس) .....
٧	باء - تصنيف الخدمات المالية في الاتفاقية .....
١٠	جيم - الالتزامات المقدمة في الخدمات المالية .....
١٠	ثالثاً - تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول العربية .....
١٠	ألف - الخدمات المالية في الدول العربية .....
١٨	رابعاً - المفاوضات على التجارة في الخدمات المالية منذ العام ٢٠٠٠ .....
١٨	ألف - المفاوضات على التجارة في الخدمات المالية عام ٢٠٠٠ .....
٢٢	باء - الوضع الحالي للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية .....
٢٢	جيم - توصيات للسياسة التجارية العامة في الدول العربية .....

\_\_\_\_\_

## مقدمة

تسلط هذه الدراسة الضوء على عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في الإطار العالمي، أي عولمة التجارة في الخدمات المالية، وفوائد هذا التحرير، والتحديات التي تواجه الدول النامية من جراءه، ودور الخدمات المالية في بنية الاقتصاد العالمي، وكيفية تنظيم قطاع الخدمات المالية وتحريره، ومعاملة هذه الخدمات في منظمة التجارة العالمية ضمن اتفاقية الجاتس.

كما تبحث في واقع قطاع الخدمات المالية في المنطقة العربية وعملية تحريره بما يتناغم ومتطلبات منظمة التجارة العالمية؛ ودرجة انفتاح القطاع المالي العربي؛ والتزامات الدول العربية في اتفاقية الجاتس، بما في ذلك الالتزامات الأفقية والمحددة الخاصة بالأنواع المختلفة للخدمات المالية من مصارف وتأمين وأسواق مالية.

كذلك تبحث في القضايا المطروحة خلال المفاوضات الجارية على الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية منذ العام ٢٠٠٠، وتقف على إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر الوزاري الخامس الذي انعقد في الدوحة- قطر أواخر العام ٢٠٠١، والوضع الحالي للمفاوضات على الخدمات المالية في منظمة التجارة العالمية.

وتقترح الدراسة على تقديم التوصية إلى المفاوضين العرب لاتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا التي يجري التفاوض حولها لتطرح في المؤتمر الوزاري القادم.

## أولاً - تحرير تجارة الخدمات المالية عالمياً

### ألف - تحرير التجارة في الخدمات المالية

يعني تحرير القطاع المالي إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة وتمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار وكميات الخدمات المالية. وتتضمن عولمة التجارة في الخدمات المالية إزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين. وتتعلق العولمة كذلك بتنظيم الخدمات المالية المحلية بالدرجة التي يؤثر فيها هذا التنظيم على الجودة والمنافسة للموردين المحليين. وهناك علاقة هامة بين عولمة الخدمات المالية وكل من التنظيم المالي المحلي وتحرير حساب رأس المال. ومن ضمن إصلاحات التنظيم المالي المحلي السماح لقوى السوق بالعمل وإزالة القيود على معدلات الإقراض والودائع وعلى توزيع القروض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال تخفيض دور الدولة في النظام المالي المحلي وتخفيض التباينات بين أنواع منشآت الخدمات المالية المختلفة. ويشمل تحرير حساب رأس المال إزالة السيطرة على تحركات رؤوس الأموال والقيود على تحويل النقد. والعولمة والتحرير مرتبطان، ولكنهما ليسا بالضرورة متلازمان. إذ يمكن للدولة أن تحرر نظامها المالي وتحفظ بأسواقها المالية مغلقة أمام المنافسة الأجنبية، كما هو الحال في اليابان، وعلى العكس قد تكون الأسواق المالية مفتوحة أمام المنافسة الخارجية لكنها تخضع لدرجة عالية من التنظيم، مثل الأسواق المالية في الولايات المتحدة.

ويتطلب تحرير الخدمات المالية توفر عدد من الشروط من بينها: (١) إزالة التحكم في سعر الفائدة، (٢) خصخصة المنشآت التي يملكها القطاع العام، (٣) تخفيض الاتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة، (٤) إعطاء حق دخول قطاع الخدمات المالية لموردين جدد، (٥) استقرار البيئة الاقتصادية الكلية وذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير، (٦) استقرار في السياسات النقدية.

### باء - دور الخدمات المالية في البنيان الاقتصادي

تلعب الخدمات المالية دوراً مهماً في اقتصادات الدول المتقدمة. فقد نما القطاع المالي بشكل كبير في العقدين الأخيرين، علماً بأن معدل النمو كان مستقراً في الكثير من الأسواق المالية التي وصلت مرحلة النضج. وتشير أرقام الجدول ١، إلى أهمية القطاع المالي في الدول المتقدمة والدول المضطربة حديثاً. أما التراجع في القيمة المضافة في حالة بعض الدول المتقدمة فيعود إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية فيها.

ويلاحظ من الجدول أن القيمة المضافة للخدمات المالية ازدادت بشكل عام بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ولو أنها اختلفت كثيراً بين دولة وأخرى فقد تراوحت عام ١٩٩٥ بين ١٣,٣ في المائة في سويسرا و ١٢ في المائة في سنغافورة و ٢,٥ في المائة فقط في كندا. كذلك تتباين مساهمة العمالة في الخدمات المالية في إجمالي العمالة فهي تصل في عام ١٩٥٥ إلى نحو ٥ في المائة في سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة، بينما تنخفض إلى نحو ٢,٧ في المائة في فرنسا.



جدول ١ - القيمة المضافة في قطاع الخدمات المالية، ومساهمة العمالة فيه في إجمالي العمالة في دول مختارة لعامي ١٩٩٠، ١٩٩٥ (نسبة مئوية)

الدول	القيمة المضافة		المساهمة في العمالة	
	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥
كندا	٢,٨	٢,٥	٣	٣,٢
فرنسا	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٢,٧
المانيا	٤,٨	٥,٥	٣	٣,٣
اليابان	٤,٨	٥,٢	٣,٣	٣,١
سنغافورة	-	١٢	-	٥
سويسرا	١٠,٣	١٣,٣	٤,٨	٥,٣
الولايات المتحدة	٦,٦	٦,٦	٤,٨	٤,٧

المصدر: World Trade Organization (WTO): Financial Services-Background Note by the Secretariat, December 1998

وفي قطاع التأمين، استمرت الأقساط في النمو في معظم الدول وإن بدأ هذا النمو يتضاءل في الأسواق الأوروبية التي وصلت حد النضج. وقد بلغ إجمالي أقساط التأمين على الحياة وخدمات التأمين الأخرى عام ١٩٩٦ ما نسبته ٩,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وسجلت لوكسمبورغ أعلى نسبة نمو بلغت ٢١,٣ في المائة، تلتها كوريا بنسبة ١٢,٨ في المائة. وتعتبر لوكسمبورغ مركز مالي عالمي فيما تعد كوريا من الاقتصادات الناشئة.

وحققت التجارة في الخدمات المالية نمواً ملحوظاً ومتسارعاً في عدد من الدول المتقدمة والناشئة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧ كما يبدو في الجدول ٢. فقد ارتفع إجمالي صادرات (متحصلات) الخدمات المالية، عدا التأمين، في الدول التي يشملها الجدول من حوالي ٩,٨ بليون دولار عام ١٩٨٧ إلى نحو ٣٠ بليون دولار عام ١٩٩٧، أي أنها زادت بأكثر من ثلاث مرات. ويبين الجدول أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كانت الأكبر، فقد بلغت نحو ١١ بليون دولار عام ١٩٩٧ مقارنة بنحو ٣,٧ بليون دولار عام ١٩٨٧. أما إجمالي الواردات (المدفوعات) فقد بلغ ١٦,٨ بليون دولار عام ١٩٩٧ مقارنة بنحو ٦,٣ بليون دولار عام ١٩٨٧، أي أن الزيادة في الواردات كانت أقل من الزيادة في الصادرات. مما يعني أن الدول المتقدمة حققت فائضاً في الميزان التجاري للخدمات المالية في عام ١٩٩٧ بلغ أكثر من ١٣ بليون دولار. وتحقق هذا الفائض نتيجة للانتشار الواسع للمنشآت المالية في الدول المعينة وامتداد نشاطها إلى الخارج، بالإضافة إلى جودة الخدمات التي تقدمها.

جدول ٢ - التجارة في الخدمات المالية عبر الحدود في بعض الدول المتقدمة  
(باستثناء التأمين) (بليون دولار أمريكي)

الدول	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧
أولاً - الصادرات (المتحصلات)				
كندا	٠,٤١	٠,٤٩	٠,٨٧	١,١٦
فرنسا	-	٧,٠١	٢,٥٤	١,٦٨
ألمانيا	٠,٥٦	٠,٧٥	٢,٤٣	٢,٥٧
إيطاليا	١,٥٥	٢,٤٦	٢,٦٢	٣,٧٧
اليابان	-	-	٠,٣١	١,٨٥
المكسيك	-	-	-	-
هولندا	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٣٦	٠,٤٩
سويسرا	٣,٣	٣,٢٤	٥,٦٣	-
المملكة المتحدة	-	٥,٣٧	٥,٢٦	٧,٤٧
الولايات المتحدة	٣,٧٣	٤,٤٢	٧,٠٣	١١,٠٦
المجموع	٩,٧٨	٢٣,٩٦	٢٧,٠٥	٣٠,٠٥
ثانياً - الواردات (المدفوعات)				
كندا	٠,٧٣	٠,٧٣	١,٢٩	١,٦٣
فرنسا	-	٧,٢٧	٢,٣٥	١,٦١
ألمانيا	٠,١٣	٠,٣	٠,٥٦	١,١٥
إيطاليا	٢,٥	٣,٨	٤,٤٥	٤,٩٨
اليابان	-	-	٠,٤٦	٢,٦٨
المكسيك	-	-	٠,٢٣	٠,٣١
هولندا	٠,١٩	٠,٢٢	٠,٤٢	٠,٥٢
سويسرا	-	-	-	-
المملكة المتحدة	-	-	-	-
الولايات المتحدة	٢,٨	٢,٤٨	٢,٤٧	٣,٩١
المجموع	٦,٣٥	١٤,٨	١٢,٢٣	١٦,٧٩

المصدر: OECD: Cross-Borders Trade in Financial Services Economics and Regulation

نقلًا عن: IMF: Balance of Payments Statistics Yearbook 1995, 1998

- تعني غير متاح

## ثانياً - معاملة الخدمات المالية في منظمة التجارة العالمية

### ألف - الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس)

تم التوصل إلى وضع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في جولة أوروغواي كاتفاقية متعددة الأطراف في عام ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد امتدت المفاوضات الخاصة بالخدمات المالية حتى ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٧. وتعد الاتفاقية بمثابة إطار عمل للمفاوضات متعددة الأطراف في تحسين النفاذ إلى الأسواق لموردي الخدمات الأجانب. وقامت ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء البالغ عددها ١٣٠ دولة في عام ١٩٩٩ بتقديم التزامات في الخدمات المالية.

وتهدف اتفاقية الجاتس من خلال المفاوضات متعددة الأطراف إلى التحرير المتصاعد للتجارة في الخدمات عن طريق إزالة القيود المفروضة عليها وذلك ضمن إطار من المبادئ والالتزامات. ويمكن تقسيم مبادئ الجاتس إلى مبادئ عامة تطبق على جميع قطاعات الخدمات، ومبادئ خاصة محددة لكل نوع من أنواع الخدمات. وفيما يلي تفصيل لأهم ما ورد في المبادئ العامة للجاتس وملحق الخدمات المالية.

تحدد المادة الأولى من الاتفاقية أربعة أشكال لتوريد الخدمات:

- ١- التوريد عبر الحدود (Cross-border supply) بانتقال الخدمة من بلد المنتج إلى بلد المستهلك دون الحاجة إلى انتقال أي منهما.
  - ٢- الاستهلاك في الخارج (consumption abroad) بانتقال مستهلك الخدمة من بلده إلى بلد المنتج.
  - ٣- الوجود التجاري (Commercial presence) ويقتضي قيام الشخص المعنوي (المنتج) بإنشاء شكل من أشكال الوجود التجاري له في البلد الآخر الذي يقيم فيه مستهلك الخدمة.
  - ٤- انتقال الأشخاص الطبيعيين (Movement of natural persons) وهنا تتطلب تجارة الخدمات انتقال منتج أو مورد الخدمة بشكل مؤقت من بلده إلى البلد الآخر الذي يقيم فيه مستهلك الخدمة.
- ومن أهم الالتزامات العامة في الجاتس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي ينص على عدم التمييز في المعاملة بين المنتجين الأجانب للخدمات الذين ينتمون للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وعليه، إذا قامت إحدى الدول الأعضاء بإعطاء معاملة تفضيلية لموردين أجانب في بلد معين، فإن عليها بمجرد التوقيع على الاتفاقية إعطاء مثل هذه المعاملة فوراً وبدون شروط لجميع الموردين الأجانب في الدول الأعضاء.

وتعتبر المبادئ التي تتضمنها الالتزامات المحددة بالإضافة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أهم المبادئ التي تحتويها اتفاقية التجارة في الخدمات نظراً للدور الذي تلعبه في تحرير التجارة في الخدمات. وفيما يلي المبادئ التي وردت في الالتزامات المحددة:

#### ١ - النفاذ إلى السوق (المادة السادسة عشر)

تنص هذه المادة على التزام الدولة العضو في تعاملها مع الموردين الأجانب في الدول الأعضاء بالشروط والقيود المنصوص عليها في جدول الالتزامات المحددة لها. وتعرف المادة ستة أنواع من القيود أو الشروط على النفاذ إلى السوق، لا يحق لأي دولة أن تستخدمها إلا إذا أدرجتها في جداول التزاماتها وهي:

- (أ) قيود على عدد موردي الخدمات؛
- (ب) قيود على قيمة عمليات الخدمات أو على قيمة الأصول؛
- (ج) قيود على عدد عمليات الخدمات أو نوعيتها؛
- (د) قيود على عدد الأشخاص الطبيعيين؛
- (هـ) قيود على الشكل القانوني لمنتجات الخدمات؛
- (و) قيود على مشاركة رأس المال الأجنبي.

ولابدّ من التأكيد هنا على أن أية دولة عضو لا تستطيع العمل بأية قيود على تجارة الخدمات إلا إذا كانت مدرجة في جدول الالتزامات المحددة.

#### ٢ - المعاملة الوطنية (المادة السابعة عشر)

ينص هذا المبدأ على قيام الدولة العضو بمعاملة موردي الخدمات لأي من الدول الأعضاء معاملة مماثلة للمعاملة التي يتلقاها موردو الخدمات المحليون. وينطبق ذلك على قطاعات الخدمات التي تحددها الدولة في جدول الالتزامات.

والالتزام المحدد في جداول الجاتس هو تعهد من الدولة العضو بتطبيق القيود والشروط على النفاذ إلى السوق والمعاملة الوطنية فيما يختص بالتجارة الخارجية في قطاعات الخدمات كما هي محددة في جداول الالتزامات المحددة.

وتنقسم الالتزامات إلى نوعين: الأول، التزامات أفقية، وهي القيود والشروط ذات الصبغة العامة التي تنطبق على جميع قطاعات الخدمات المذكورة في جدول الالتزامات، مثال على ذلك القوانين التي تحكم انتقال الأشخاص الطبيعيين. أم النوع الثاني، فيغطي الالتزامات المحددة ذات الصلة الخاصة وتتعلق بالقيود والشروط المفروضة على تجارة خدمات محددة وتود الدولة العضو الالتزام بها. وهناك مصطلحات فنية حددتها الاتفاقية لإدراج الالتزامات بشكل متماثل تمكن معه

مقارنة جداول الدول الأعضاء المختلفة. ويتم تسجيل الالتزامات في الجدول باستخدام المصطلحات التالية:

- ١- لا يوجد (None) وينص على أنه لا توجد أية قيود أو شروط على دخول السوق أو على المعاملة الوطنية لشكل التجارة المذكور.
- ٢- غير مربوط أو غير مثبت (Unbound) ويقضي بأن القطاع المذكور غير خاضع لأيّة التزامات في الاتفاقية، وبذلك تكون الدولة العضو حرة في فرض أية قيود أو شروط من شأنها أن تحد من التجارة الخارجية في هذا القطاع في المستقبل.
- ٣- الربط أو التثبيت المحدد (Bound) وينص على وجود بعض القيود والشروط التي ترغب الدولة في الالتزام بها في القطاع المحدد، ويتم إدراج هذه الشروط في الجدول.

#### باء- تصنيف الخدمات المالية في الاتفاقية

تعرف الخدمات المالية في المادة الخامسة من ملحق الخدمات المالية في اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس) بأنها "أية خدمة ذات طبيعة مالية يقوم بإنتاجها مورد خدمات مالية في دولة عضو". وتتضمن الخدمات المالية جميع أنواع خدمات التأمين، والخدمات المصرفية، والخدمات المالية عدا التأمين. وفيما يلي تفصيل بجميع الخدمات المالية كما حددتها الاتفاقية:

##### ١- التأمين والخدمات المتعلقة به

- (أ) خدمات التأمين المباشر على الحياة، وخدمات التأمين مثل التأمين على الممتلكات، والتأمين ضد السرقة والحريق، وغيرها؛
- (ب) خدمات إعادة التأمين؛
- (ج) خدمات الوساطة في التأمين مثل السمسرة والوكالة؛
- (د) الخدمات المساندة في مجال التأمين مثل الاستشارة، وخدمات الحسابات المتعلقة بالتأمين (Actuarial)، وتحديد المخاطر، وفرض النزاعات.

##### ٢- الخدمات المصرفية والمالية الأخرى غير التأمين

- (أ) قبول الودائع من الجمهور؛
- (ب) التسليف بأنواعه كلها ويتضمن القروض الاستهلاكية، والقروض لقاء تأمينات عقارية، وإعادة جدولة الديون، والتمويل التجاري؛

- (ج) الإيجار التمويلي؛
- (د) جميع أشكال نقل وصرف النقود وتتضمن البطاقات الائتمانية، والشيكات السياحية، والشيكات المصرفية؛
- (هـ) الكفالات والاعتمادات؛
- (و) التجارة للحساب الخاص أو لحساب العملاء في جميع الأدوات المالية في الأسواق المالية وتشمل:
- ١٠' الأدوات المالية مثل الشيكات، وشهادات الإيداع، والكمبيالات؛
  - ٢' صرف العملات؛
  - ٣' أدوات الصرف والفوائد مثل المبادلات والمؤجلات؛
  - ٤' أدوات المشتقات المالية؛
  - ٥' أدوات الائتمان المتنقلة؛
  - ٦' الأدوات والأصول المالية الأخرى القابلة للانتقال والتفرغ مثل الذهب.
- (ز) المساهمة في إصدار كافة أنواع الأدوات المالية، وتتضمن الاكتتاب والإصدار والخدمات المرافقة مثل الخدمات الاستشارية وغيرها؛
- (ح) السمسرة المالية.
- (ط) إدارة الأصول مثل إدارة الأموال والمحافظ الاستثمارية بشتى أنواعها، وإدارة صناديق المعاشات والتقاعد، ودائع الأمانة والكفالة؛
- (ي) خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية وتتضمن الأوراق المالية، وأدوات المشتقات، وغيرها من الأدوات القابلة للتداول؛
- (ك) المعلومات المالية وتتضمن تجميع ونقل هذه المعلومات، ومعالجة البيانات المالية، والبرامج المتعلقة بها؛
- (ل) خدمات المشورة والوساطة وغيرها من الخدمات المالية المساعدة المتعلقة بجميع الخدمات المدرجة أعلاه وتتضمن التحليل الائتماني، والاستثمار، والمشورة والبحث عن الأدوات الخاصة بالمحافظ، والخدمات الاستشارية في حالات شراء وإعادة الهيكلة للشركات.
- وتتم التجارة الخارجية في الخدمات المالية عندما يتم توريد أي من الخدمات المالية المذكورة أعلاه بأي شكل من الأشكال الأربعة لتوريد الخدمات، شرط ألا تكون هذه الخدمات حكومية أو ذات طابع حكومي.

ويعرف منتج أو مورد الخدمات بأنه أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج وتسويق هذه الخدمات شرط ألا يكون مؤسسة حكومية أو تابعة للحكومة أو عاملة لحساب الحكومة.

ويعتبر انتقال الخدمات عبر الحدود أو عن طريق الوجود التجاري من أكثر الوسائل استخداماً في تجارة الخدمات المالية نظراً لارتباطهما بالتطورات التكنولوجية وبالاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتطبق بنود هذا الملحق بالإضافة إلى المبادئ العامة للاتفاقية، على كل ما يتعلق بالتجارة في الخدمات المالية حسب أشكال التوريد الأربعة. ويحتوي الملحق على تعريف للخدمات المالية المذكورة سالفاً، كما يتضمن البنود التالية:

١- يتم استثناء الخدمات التالية من الخدمات الواردة في اتفاقية الجاتس حسب البند (٣ب) من المادة الأولى وهي :

(أ) الخدمات التي يزودها المصرف المركزي أو السلطة النقدية أو أية سلطة أو هيئة عامة بغرض تطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف.

(ب) الأنشطة والخدمات المالية التي تكون جزءاً من الضمان الاجتماعي أو الخطط الخاصة بالتقاعد التي تقدمها الحكومة.

(ج) النشاطات المالية الأخرى التي تقوم بها أية مؤسسة لحساب الحكومة أو بكفالتها وباستعمال الوسائل المالية للحكومة.

وتدخل ضمن الاتفاقية الخدمات المالية في البندين ب و ج أعلاه التي يقوم بتوريدها القطاع الخاص بالتنافس مع القطاع العام.

٢- التنظيم الداخلي: للدولة الحق في اتخاذ أية إجراءات تنظيمية أو تدبيرية لحماية مستهلكي الخدمات المالية وضمان استقرار ووحدة القطاع المالي. وعندما تتعارض هذه الإجراءات مع بنود اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس)، يجب عدم اتخاذها كذريعة من قبل الدولة العضو لعدم تقديم التزامات في الاتفاقية.

٣- يمكن لأي دولة عضو الاعتراف بالإجراءات التدبيرية أو الاحترازية في الخدمات المالية المتخذة من قبل دولة عضو أخرى. ويتم ذلك إما بالتنسيق مع الدولة المعنية أو بالدخول معها في اتفاق. وفي حال حصول مثل هذه الاتفاقات خارج نطاق اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس)، على الدول الأعضاء في مثل هذه الاتفاقيات السماح للدول الأخرى الأعضاء في الجاتس والتي بقيت خارج الاتفاقية بأن تدخل إلى هذه الاتفاقية أو أية اتفاقيات أخرى مماثلة تتم فيها مناقشة الإجراءات

التدبيرية المتخذة بحيث يمكن التوصل إلى تطبيق إجراءات متقاربة بين الدول الأعضاء أو تبادل المعلومات بين الدول المعنية.

### جيم - الالتزامات المقدمة في الخدمات المالية

قدمت معظم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التزامات في الخدمات المالية الأساسية وهي التأمين والمصارف والخدمات المالية الأخرى. وهناك عدد أقل من الالتزامات في خدمات الوساطة في التأمين وخدمات إعداد وتزويد المعلومات المالية. ومن الملاحظ وجود تحسن عام في الالتزامات المدرجة في لقطاعات المالية الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه. وبالنسبة لأشكال التوريد الأربعة، يظهر أكبر عدد من الالتزامات في الوجود التجاري. أما التحسينات التي أدخلت على الالتزامات في الوجود التجاري فتتضمن خفيف وإزالة القيود على مساهمة رأس المال الأجنبي، والقيود على الشكل القانوني لموردي الخدمات الأجانب، والقيود على توسيع نطاق العمليات.

وقامت ٣٩ دولة بإجراء استثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في القطاعات المالية. وتمت إزالة الاستثناءات على مبدأ المعاملة بالمثل لعدد كبير من الدول نتيجة تقدم المفاوضات وظلت هذه الاستثناءات موجودة في جداول ١٣ دولة عضو.

### ثالثاً - تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول العربية

يهم الدول العربية اقتصادياً أن تكون لديها قطاعات مالية مستقرة تعمل بدرجة عالية من الكفاءة وفق معايير دولية وضمن إطار تنظيمي جيد، وذلك لتفادي حدوث أزمات مالية. من جانب آخر ينبغي إعطاء أولوية متقدمة لتحرير تجارة الخدمات المالية في الدول العربية حتى تتمكن من مجاراة التطورات العالمية في هذا الشأن. كما يجب ألا أن نغفل مدى أهمية تنظيم وتحرير تجارة الخدمات المالية في تفعيل التكامل الإقتصادي بين الدول العربية.

ويوضح هذا القسم الإطار العام للخدمات المالية في الدول العربية والمشكلات التي تواجهها، والالتزامات التي تعهدت بها بعض الدول العربية في منظمة التجارة العالمية في التجارة في الخدمات.

### ألف - الخدمات المالية في الدول العربية

#### ١- أهمية القطاع المالي في البنيان الاقتصادي العربي

يشمل القطاع المالي القطاع المصرفي وقطاع التأمين وسوق رأس المال أو سوق الأوراق المالية. ويعتبر القطاع المالي قطاعاً حيوياً في الحياة الاقتصادية وعملية النمو والتنمية في معظم الدول العربية، فهو يساهم بحصة لا بأس بها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي خلق فرص العمل.



ويلاحظ من الجدول ٣، الذي يبين حصة الخدمات المالية في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، أن حصة هذا القطاع كبيرة في دول مثل مصر (٢١%)، والأردن (١٧%)، وجيبوتي (١٢%)، والسودان (١٥%)، والكويت (٩%)، والبحرين (٨%)، و(٧%) في كل من لبنان والعراق.

وشكلت القيمة الكلية للخدمات المالية في العالم العربي، حوالي ٤٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، أو ما يعادل نحو ٧% من إجمالي الناتج المحلي العربي.

الجدول ٣- قيمة الخدمات المالية في الدول العربية ونسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٢ (مليون دولار)

الدولة	الحصة	النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (%)
الأردن	١٤٣٨	١٧%
الإمارات	٢٥٨٥	٤%
البحرين	٥٩٣	٨%
تونس	٨١٥	٤%
جيبوتي	٦٦	١٢%
السعودية	٩٢٠٢	٥%
السودان	١٢٤٨	١٠%
سورية	٧٤٣	٤%
العراق	٥٦١٣	٧%
عمان	١٩٧	١%
قطر	٣٠٤	٢%
الكويت	٢٨٨٣	٩%
لبنان	١٠٤٠	٧%
ليبيا	٧٢١	٣%
مصر	١٨٤٦٨	٢١%
اليمن	٦٧	١%
المجموع	٤٥٩٨٢	٧%

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢

ويتكون القطاع المصرفي العربي من نحو ٤٠٠ مؤسسة مصرفية، كانت في نهاية عام ٢٠٠٢ تدير موجودات تزيد عن ٦١٣ مليار دولار، ولديها ودائع تربو على ٤١٩ مليار دولار، وتقرض الاقتصادات العربية أكثر من ٣٢٨ مليار دولار، ولديها قواعد رأسمالية تزيد عن ٥٥ مليار دولار (انظر الجدول ٤)، وبذلك تزيد نسبة الموجودات المصرفية العربية المجمعة إلى إجمالي الناتج المحلي عن ١٠٠%، ما يعكس ارتفاع تغذية العمق النقدي لاقتصاد العربي عموماً.

الجدول ٤- القطاع المصرفي العربي خلال الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

٢٠٠٢		٢٠٠١		المؤشرات
معدل النمو السنوي %	القيمة	معدل النمو السنوي %	القيمة	
٧,٣	٦١٣,٨٨٨	٢,٩	٥٧٢,٢٧٩	إجمالي الموجودات
٨,٥	٣٢٨,١٩٧	٢,٥	٣٠٢,٣٩١	محفظة القروض والتسليفات
١١,٤	٤١٩,٢٨٠	٣,١	٣٧٦,٤٢٦	مجموع الودائع
٧,٩	٥٥,٦٥٥	١,٩	٥١,٥٧٩	حقوق المساهمين
٨,٠	١٦,٢٠٠	١,٥	١٥,٠٠٠	الربح الصافي

المصدر: بنك المعلومات/إتحاد المصرف العربية

ولدى بعض الدول العربية أسواق منظمة للأوراق المالية تتعامل في إصدارات الأسهم والسندات على أنواعها وفي طليعتها السندات الحكومية إلى جانب سندات الشركات الخاصة. وحسب المعطيات الإحصائية لعام ٢٠٠٢، تداولت هذه الأسواق نحو ٢٨٩٥٢ سهماً لـ ١٦٥٨ شركة مدرجة، بلغت قيمتها حوالي ٦٠,٥ مليار دولار، ولديها رسملة سوقية تزيد عن ١٧٨ مليار دولار، كما هو مبين في الجدول ٥.

الجدول ٥- المؤشرات المالية لعدد من أسواق الأوراق المالية العربية ٢٠٠١-٢٠٠٢

الدول	عدد الأسهم	قيمة الأسهم المتداولة (بالمليون)	عدد الشركات المدرجة	الرسملة السوقية (مليون دولار)
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠١
الإمارات	١,٥٤٣	—	٢٣	٢٤,٦٤٨
البحرين	٣٣٥	١٩٣	٤٢	٦,٦٠٢
السعودية	٦٩١	٢٢,٢٩٤	٧٦	٧٣,٣٣٣
سلطنة عمان	٨٨	٢٥٠	٩٦	٤,٤٧٩
قطر	٥١	٤١٣	٢٤	٥,٥٦٥
الكويت	١٦,٣٠٥	١١,٦٦٣	٨٧	٢٠,٠٣٨
الأردن	٣٤١	٩٣٤	١٦١	٦,٣١٤
لبنان	١٥	٥٣	١٣	١,٢٨٥
مصر	٥,١٤٦	١٨,٤٩٠	١,١١٠	٢٥,٠٠٢
المجموع	٢٤,٥١٥	٥٤,٢٩٠	١,٦٤٥	١٦٧,٢٦٦

المصدر: صندوق النقد العربي والمصارف المركزية العربية.

أما بالنسبة لقطاع التأمين، فتشير البيانات المتاحة إلى تواضع أهمية وحجم أسواق التأمين العربية وبالتالي محدودية الدور الذي يلعبه قطاع التأمين كمصدر لتعبئة الأموال والائتمارات وتمويل الإستثمارات. هذا على الرغم من العدد المرتفع لشركات التأمين العاملة في عدد كبير من هذه الدول، وأيضاً على الرغم من نمو صناعة التأمين في كثير منها.

ويبلغ عدد شركات التأمين في البحرين ١٨ و ١٦ في الكويت، و ١٦ في عُمان، و ٨ في قطر، و ٦٩ في المملكة العربية السعودية، و ٨٢ في لبنان (انظر الجدول ٦).

أما أقساط التأمين المكتتبة، فقد بلغ متوسطها خلال السنوات الثلاث الأخيرة بالدولار نحو ١٢٠ مليون في البحرين، و ٢١٠ مليون في الكويت، و ١٤٠ مليون في عُمان، و ١٧٠ مليون في قطر، و ٧٧٠ مليون في المملكة العربية السعودية، و ٦٩٠ مليون في الإمارات العربية المتحدة، و ١٠٠ مليون في الأردن، و ٥٥٠ مليون في مصر، و ٥٠٠ مليون في لبنان.

وتعتبر مساهمة قطاع التأمين في إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية ضئيلة بالمقاييس العالمية، فهي لا تزيد عن ١% مقابل نحو ٨,٥% في الدول المتقدمة، علماً بأن القيمة الإجمالية للأقساط المكتتبة لعموم الدول العربية هي في حدود ٥ مليارات دولار فقط مقابل ٢٥٠٠ مليار هي قيمة الأقساط المكتتبة على مستوى العالم أجمع.

الجدول رقم ٦- أسواق التأمين في عدد من الدول العربية

الدولة	عدد شركات التأمين	أقساط التأمين (مليون دولار)*	
	وطنية	أجنبية	المجموع
البحرين	٨	١٠	١٨
الكويت	٥	١١	١٦
عُمان	٦	١٠	١٦
قطر	٤	٤	٨
المملكة العربية السعودية	٦٩	---	٦٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٠	٢٧	٤٧
الأردن	---	---	٢٧
مصر	---	---	١١
لبنان	٧١	١١	٨٢

المصدر: الاتحاد العربي للتأمين.

\*متوسط السنوات الثلاث الماضية.

٢- درجة التنظيم في الخدمات المالية

تتباين قطاعات الخدمات المالية في الدول العربية تبايناً كبيراً فيما بينها من حيث الحجم والتنظيم ودور القطاع العام والتحرير والانفتاح. ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب التنظيم المالي والسياسات النقدية المتبعة فيها.

(أ) المجموعة الأولى

وتقوم بتنظيم القطاع المالي فيها سلطات ومؤسسات مالية مستقلة إلى حد ما عن الحكومة تعمل ضمن إطار اقتصاد السوق. وهي تتميز بحرية حركة رأس المال فيها كما تطبق فيها سياسة سعر صرف معومة أو يرتبط سعر الصرف بعملة أجنبية معينة أو بسلة من العملات الأجنبية. وتمثل هذه المجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان.

(ب) المجموعة الثانية

وفيهما يتدخل القطاع العام بشكل واضح في تنظيم الخدمات المالية، لكن الوضع يمر الآن بمرحلة انتقالية نتيجة تطبيق برامج إصلاح اقتصادي، ويستهدف بين أشياء أخرى تحرير القطاع المالي عن طريق تخفيف أو إزالة القيود التي تواجهه، وتحسين إدارة المخاطر، وتطبيق سياسة نقدية وسياسات سعر صرف من شأنها تفعيل دور قوى السوق. ويتدخل القطاع العام في هذه المجموعة من الدول بصورة مباشرة في السياسة النقدية، وتوزيع الائتمان. ومن هذه الدول الجزائر ومصر والأردن والمغرب والسودان وتونس واليمن والعراق.

(ج) المجموعة الثالثة

وفيهما تسيطر الحكومة سيطرة كاملة على الخدمات المالية من خلال تملكها للمنشآت المالية. وتغيب قوى السوق في هذه المجموعة وتنتفي المنافسة. ولكن التوجهات، بدأت تتغير في هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، حيث شرعت بتطبيق سياسات اقتصادية انفتاحية وبرامج إصلاح اقتصادي تركز على التحرر الاقتصادي والمالي. وتعتبر سوريا المثال الوحيد في هذه المجموعة.

ومن الواضح أن دول المجموعة الأولى في وضع أفضل من حيث تحرير القطاع المالي فيها بما يتناسب مع بنود اتفاقية التجارة في الخدمات، نظراً لأن أنظمتها المصرفية. تتمتع بشيء من التوازن بينما تواجه دول المجموعتين الثانية والثالثة تحديات كبيرة في هذا المجال خاصة وأنها بحاجة إلى إصلاح وإلى تغييرات هيكلية شاملة لتطوير قطاعاتها المالية بما يتناسب واقتصاد السوق.

وتتميز القطاعات المالية في الدول العربية بهيمنة القطاع المصرفي في حين تلعب القطاعات المالية الأخرى مثل سوق الأوراق المالية وشركات الوساطة المالية وشركات التأمين وصناديق الإستثمار ومؤسسات معاشات التقاعد دوراً محدوداً في البنيان الاقتصادي، ولكن من المتوقع أن يتنامى هذا الدور في المستقبل.

### ٣- درجة الانفتاح في الخدمات المالية

يمكن الاعتماد على عدد من المؤشرات المالية في تحديد درجة الانفتاح والتحرر في الخدمات المالية في المنطقة العربية، أول هذه المؤشرات وأهمها درجة تحرير حساب رأس المال، إذ أن قبول المادة الثامنة من اتفاق صندوق النقد الدولي (التي تفرض تحرير المدفوعات لأغراض المعاملات الجارية) يشكل مؤشراً على انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في حركة رأس المال في العالم. وكما هو موضح في الجدول رقم ٧، بلغ عدد الدول العربية التي تلتزم بهذه المادة عشر دول هي دول الخليج الستة والأردن ولبنان واليمن ومصر. هكذا لا تفرض هذه الدول قيوداً على تحويلات المدفوعات في إطار ميزان المعاملات الجارية، ما يعني ارتفاع درجة انفتاح اقتصاداتها الوطنية، ونالياً قطاعاتها المالية، على الخارج.

الجدول ٧- قيود على تحويلات المدفوعات في عدد من الدول العربية

الدولة	قيود على الحسابات الجارية	قيود على حسابات رأس المال	الالتزام بالمادة الثامنة من اتفاقية IMF
البحرين	لا		نعم
مصر	لا	لا	نعم
العراق	نعم		لا
الأردن	لا		نعم
الكويت	لا	لا	نعم
لبنان	لا	لا	نعم
عمان	لا	لا	نعم
قطر	لا		نعم
السعودية	لا		نعم
سوريا	نعم		لا
الإمارات	لا	لا	نعم
اليمن	لا		نعم

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وثمة مؤشرين آخرين على درجة الإنفتاح المالي على الخارج، الأول نسبة الموجودات الخارجية إلى إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي والثاني نسبة الإلتزامات الخارجية إلى إجمالي الإلتزامات للقطاع. وبتطبيق المؤشر الأول على القطاع المصرفي في الدول العربية كما هو مبين في الجدول رقم (٨)، نلاحظ أن درجة الإنفتاح المصرفي على الخارج مرتفعة في عدد لا بأس به من الدول العربية، حيث تقارب ٥٢% في سوريا، و٣٥% في الإمارات، و٣٢% في البحرين، و٣١% في اليمن، و٣٠% في الأردن، و٢٣% في قطر، و١٩% في كل من لبنان والسعودية.

كذلك بالإعتماد على نسبة الإلتزامات الخارجية إلى إجمالي الإلتزامات للمصارف العربية، كمؤشر آخر على ذلك الإنفتاح المالي على الخارج، تعتبر هذه النسبة مرتفعة في دول مثل قطر حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٣٢%، وفي الأردن ٢٣%، وفي البحرين ١٥%، وفي لبنان ١٤%، وفي كل من عُمان والكويت ١٢%، وفي تونس ١١%.

#### الجدول رقم (٨)

الموجودات الخارجية والإلتزامات الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للمصارف العربية ٢٠٠٢

الدولة	الموجودات الخارجية/إجمالي الموجودات (%)	الإلتزامات الخارجية/إجمالي الإلتزامات (%)
تونس	٧%	١١%
البحرين	٣٢%	١٥%
الإمارات	٣٥%	٧%
الأردن	٣٠%	٢٣%
الجزائر	٣%	...
السعودية	١٩%	٩%
قطر	٢٣%	٣٢%
سوريا	٥٢%	١%
عُمان	٩%	١٢%
كويت	١٥%	١٢%
لبنان	١٩%	١٤%
مصر	٥%	...
اليمن	٣١%	٤%

المصدر: إتحاد المصارف العربية.

#### ٤- التزامات بعض الدول العربية في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

قدمت تسع دول عربية التزامات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وهي البحرين، ومصر، والكويت، والمغرب، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان والأردن، وذلك في كل من خدمات التأمين، الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى.

وبالنسبة للإلتزامات المحددة، فهي مبينة في الجدول رقم (٩)، والذي يظهر إلتزامات الدول التسع بالنسبة للتصنيف القطاعي للخدمات المالية.

#### الجدول ٩- الإلتزامات المحددة في تجارة الخدمات المالية في منظمة التجارة العالمية لبعض الدول العربية



غ.م. = غير مربوط ومثبت  
× = توجد قيود.  
— = لا توجد قيود.

ومن الملاحظ أن التزامات الدول العربية كانت أكثر تحرراً بالنسبة لتوريد الخدمات المالية عبر الحدود والاستهلاك في الخارج. بينما برزت القيود على الوجود التجاري وحركة الأشخاص الطبيعيين، حيث تم إدراج شروط الترخيص لفتح مكاتب التمثيل والفروع الأجنبية، ووضع حد أدنى لمساهمة رأس المال الأجنبي، ووضع شروط متعلقة بالتنمية الاقتصادية، ومن أمثلتها أن يتعين على موردي الخدمات المالية الأجانب ممارسة نشاطهم في السوق المحلي دون تعريض القطاع المحلي لمنافسة شديدة قد تخلل باستقراره.

ويستنتج من التزامات الدول العربية أنها قامت بتثبيت الشروط القائمة فعلياً لنفاذ الموردين الأجانب إلى الأسواق المحلية دون تقديم التزامات أساسية من شأنها تحرير تجارة الخدمات المالية لديها خاصة بالنسبة للوجود التجاري. ولكن، من المتوقع أن تقوم هذه الدول بإزالة هذه القيود تدريجياً مع تقدم سير مفاوضات الجاتس.

#### رابعاً- المفاوضات على التجارة في الخدمات المالية منذ العام ٢٠٠٠

انطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عملاً بالمادة التاسعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مفاوضات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، نظراً لكثرة المقترحات التي تقدم بها الأعضاء حول مجموعة واسعة من القطاعات وعدة قضايا أفقية، وكذلك حول حركة الأشخاص الطبيعيين. وانهقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة-دولة قطر خلال الفترة ٩-١٤ تشرين الثاني من العام ٢٠٠١، والذي وإن لم يتضمن زاوية خاصة لقطاع الخدمات المالية، إلا أنه أكد في الزاوية الخاصة بالخدمات (عموماً) على تجديد الدعوة للعمل بالمبادئ التوجيهية والإجراءات التي تتبع في المفاوضات واعتمدها مجلس التجارة في الخدمات في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١.

وفيما يلي بحث في أهم ملامح المفاوضات التي انطلقت في العام ٢٠٠٠ وتواصلت حتى نهاية العام ٢٠٠٢، ثم عرض لأهم ملامح المفاوضات الحالية منذ مطلع العام ٢٠٠٣.

#### ألف- المفاوضات على الخدمات المالية عام ٢٠٠٠

منذ مطلع العام ٢٠٠٠، تقدم العديد من الأعضاء بجملة مقترحات حول مجموعة من القضايا الخاصة بتحرير تجارة الخدمات المالية في إطار مسيرة المفاوضات المستمرة على التجارة في الخدمات، وعموماً والخدمات المالية على وجه الخصوص.



ويمكن القول أن القضايا التي طرحها بعض الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بهذا الشأن تتركز على نوعين : قضايا قانونية، وقضايا أخرى غير قانونية.

ويمكن استعراض أهم القضايا المطروحة على بساط البحث والنقاش والتفاوض كما يلي:

#### ١- قضايا قانونية:

- التمييز بين الشكّلين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية.
- التصنيف القطاعي للخدمات المالية.
- الاختلافات بين الأعضاء في استخدام عامود النفاذ إلى السوق وعمود المعاملة الوطنية.
- الاستخدام المناسب لعمود الالتزامات الإضافية.
- كيفية إثبات الوضوح والإنسجام القانوني للجداول ولوائح الإعفاء ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- كيفية إدراج التصنيفات المرحلية أو التحرير التدريجي للخدمات المالية.
- مفهوم المعاملة الوطنية في الشكّلين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية.
- توضيح الإجراءات الوقائية.
- الفرق بين تعريف مورّد الخدمة (المالية) في المادة XXVIII وفي ملحق الخدمات المالية.
- الخروج المفروض من حصص رأس المال.

#### ٢- قضايا أخرى

- الحاجة إلى زيادة الوقت المتاح لإجراء التحقق التقني للجداول .
- إمكانية توافر معلومات عن الخدمات المالية.
- الحماية.
- كيفية تحسين إجراءات التحقق التقني للجداول ولوائح الإعفاء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ويمكن القول بأن القضايا التي لقيت جدالاً كبيراً ضمن مجموعة القضايا المطروحة تركزت على إشكالية التمييز بين الشكّلين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية، والتصنيف القطاعي للخدمات المالية ضمن ملحق الخدمات المالية في اتفاق الجاتس، والرقابة الوقائية أو الحصيفة ( prudential supervision)، والقبول التام بالبروتوكول الخامس الخاص بالتجارة على الخدمات والذي يتضمن نتائج مفاوضات الخدمات المالية، مع التأكيد على أن قضية التمييز بين الشكّلين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية كانت القضية الأبرز بينها جميعاً.

#### ١- التمييز بين الشكليين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية

خلال اجتماع لجنة تجارة الخدمات المالية في ٥ حزيران/يونيو من العام ١٩٩٧، طلب من الأمانة العامة تنظيم مشاورات غير رسمية مفتوحة أمام جميع الوفود حول التمييز بين الشكليين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية في جداول الخدمات المالية.

والملاحظ أنه لم يكن هناك إجماع على هذه المسألة وأكد الأعضاء ضرورة إيجاد تمييز واضح بين هذين الشكليين، يكون مقبولا من قبل جميع الأعضاء ولجميع القطاعات وليس فقط لقطاع الخدمات المالية.

والإشكالية الأساسية تتمثل في الاختيار بين الدمج بين هذين الشكليين أو إبقائهما منفصلين، وفي الحالة الثانية ضرورة وضع قائمة متفق عليها تضم المعاملات المالية المطلوب إدراجها تحت كل من الشكليين.

وقد انتهى أعضاء اللجنة إلى الاتفاق على أن مسؤولية توضيح محتوى الالتزامات في ظل الشكليين الأول والثاني تقع على أولئك الأعضاء الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذا التوضيح. كما إنتهوا أيضاً إلى أن تطوير حل متعدد الأطراف ومشترك بشأن هذه المسألة أمر ليس ممكناً خلال الوقت المتبقي للمفاوضات وفي أي حال من الأحوال غير ضروري وكان هناك دعم للرأي القائل أنه في المدى الطويل، بعد إختتام مفاوضات الخدمات الحالية، يمكن إعادة الانتباه لهذه المسألة في إطار لجنة الالتزامات المحددة بما أن هذه المسألة هي مسألة أفقية، ريثما يتم التأكد من وجود وتحديد مشكلات معينة واجهها الأعضاء في هذا المجال.

إلا أن الأمانة العامة للجنة التجارة في الخدمات المالية وضعت مذكرة عامة تتطلب بعض التوضيحات في هذا الشأن بغية إسترشاد الأعضاء في عملية التمييز بين الشكليين الأول والثاني لتوريد الخدمات المالية.

#### ٢- التصنيف القطاعي للخدمات المالية

مرت الصناعة المصرفية والمالية بتطورات كبيرة خلال السنوات الماضية، مما أضاف مجموعة من الخدمات المالية الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل والتي هي غير مشمولة بملحق الخدمات المالية لاتفاق الجاتس منذ اختتام جولة أوروغواي، الأمر الذي يحتم البحث في محاولة تطوير قائمة التصنيف القطاعي للخدمات المالية بما يتناسب والتحويلات والتطورات المصرفية الجديدة، وبالتالي مناقشة استخدام القائمة الجديدة بهدف جدولة الالتزامات في المفاوضات الحالية للتجارة في الخدمات المالية.

في هذا المجال، تفاوتت آراء الوفود بين رأي يقول بوجود حاجة ماسة إلى تحسين عملية مقارنة الالتزامات المحددة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات صناعة الخدمات المالية للدول الأعضاء، ورأي يقول بأهمية تقرير ما إذا كان استخدام ملحق الخدمات المالية قضية تقنية أو جهد لعمل مستقبلي. كما برز رأي ثالث يرى أهمية النظر إلى ملحق الخدمات المالية وضرورة تغطيته للنشاطات المالية الناشئة حديثاً في هذه الصناعة منذ اختتام جولة أوروغواي.

ولا يزال البحث مستمراً في هذه القضية الهامة حتى تاريخه، ويتركز البحث فيها بشكل أساسي على مسألة الخدمات المالية الإلكترونية الناشئة بسبب الثورة التكنولوجية والإلكترونية المتسارعة منذ عدة سنوات والتي زادت من اعتماد الأفراد والقطاعات والأسواق على الركائز الإلكترونية في المعاملات التي تجري مع المصارف ومع أسواق الأوراق المالية وحتى مع شركات التأمين.

ويجري البحث الآن في أنواع الخدمات المالية الجديدة، ومن بينها الخدمات المالية الإلكترونية، التي يتعين ضمّها إلى ملحق الخدمات المالية لإتفاق الجاتس.

### ٣- الرقابة الوقائية أو الحصيفة:

ترى بعض الدول الأعضاء أن الرقابة الوقائية أو الحصيفة المتشددة تتسبب في عرقلة التجارة في الخدمات المالية، وتتساوى في أثرها مع القيود التي تعرقل عملية النفاذ إلى الأسواق، وأنه من الضروري التخفيف من حدتها بشكل تدريجي ومنضبط أكثر.

وترى دول أعضاء أخرى أن بعض الأعضاء يرون أن مفهوم الرقابة الوقائية أو الحصيفة غير واضح، ولا بدّ من تطوير مفهوم محدد لها من أجل إيجاد فهم مشترك لهذا المصطلح.

وضمن المفاوضات على هذه النقطة المحورية، تم الإتفاق بين الأعضاء على ضرورة الإستعانة بالمؤسسات المالية والجهات الرقابية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية وغيرها من الجهات الدولية من أجل الحصول على معلومات وافية عن مضمون ومفهوم هذا النوع من الرقابة المصرفية بغية وضع عملية البحث في هذا المصطلح على الطريق الصحيح ضماناً للوصول إلى نتائج هادفة. ولا تزال المفاوضات مستمرة في هذا الشأن.

### ٤- قبول البروتوكول الخامس لاتفاق التجارة في الخدمات:

في اجتماع لجنة التجارة في الخدمات المالية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تم البحث في قائمة الدول التي قبلت البروتوكول الخامس لاتفاق التجارة في الخدمات (الجاتس)، وتبين أن هناك ست دول بعد هي: البرازيل وجمهورية الدومينيكا وجامايكا والفلبين وبولندا وأوروغواي لم تقبل هذا البروتوكول بعد.

ويظل هذا البند على جدول أعمال مفاوضات لجنة التجارة في الخدمات المالية، علماً بأن هذه القضية هامة لإرتباطها بأهمية توفير اليقين القانوني والمصادقية بنظام التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية.

#### باء- الوضع الحالي للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية

استمرت المفاوضات على التجارة في الخدمات المالية منذ مطلع العام ٢٠٠٣، ومن أبرز القضايا التي لا تزال موضع بحث قضية قبول البروتوكول الخامس لإتفاق التجارة في الخدمات حيث لا تزال هناك كما أشرنا أعلاه ست دول لم تقبل بعد هذا البروتوكول. وقد دعت الأمانة العامة هذه الدول للتوقيع على البروتوكول من أجل إزالة هذا البند من جدول أعمال المفاوضات الحالية.

وخلال إجتماع لجنة التجارة في الخدمات المالية في أواخر عام ٢٠٠٢، طرح ممثل البرازيل قضية تحرير ميزان رأس المال. وقال أن إتفاقية الجاتس ترى أنه إذا تقدم عضو ما في منظمة التجارة العالمية بالتزامات محددة ضمن الشكل الأول لتوريد الخدمات المالية، فإن هذا العضو ملزم أيضاً بالسماح لتحويلات رأس المال، عندما تكون هذه التحويلات جزءاً أساسياً من الخدمة المالية ذاتها. وأوضح أن البرازيل تود طرح هذه القضية لأن الفهم الكامل لها لم تلاحظها البرازيل في تعاملاتها التجارية مع بعض الدول الأعضاء. وقال أن ترك هذه القضية خارج المفاوضات على النفاذ إلى السوق بالنسبة للخدمات المالية، هو موقف إيجابي قد يساهم في زيادة إرتياح الأعضاء خلال المفاوضات على هذا القطاع.

وفي ضوء مناقشة هذه القضية، طلبت الأمانة العامة للجنة التجارة في الخدمات المالية، أن يضع ممثل البرازيل هذه الأفكار في شكل خطي لتوزيعها على الأعضاء في اللجنة تمهيداً للنقاش حولها في إجتماعات قادمة. وخلال هذا الإجتماع قال ممثل صندوق النقد الدولي أن الصندوق قام حديثاً بالبحث مطولاً في قضية تحرير ميزان رأس المال وأنه وضع في هذه القضية عدة إصدارات. واقترح ممثل الصندوق إعداد لائحة بهذه الإصدارات وتوزيعها على الأعضاء في اللجنة من أجل الإستئناس بالطروحات الواردة فيها في مناقشاتهم القادمة، هذا مع إستعداد الصندوق لتقديم أي معلومات أخرى حول هذه القضية من خلال عقد الندوات وورش العمل أو أي صيغة أخرى.

#### جيم- توصيات للسياسة التجارية العامة في الدول العربية

إن الدول العربية معنية جداً بالمفاوضات الحالية على تجارة الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية. وتحديداً، فإن هذه الدول مدعوة لمساندة الرأي القائل بأنه ليس من الضروري، في المدى القصير والمتوسط، الدمج بين الشكليات الأولى والثاني لتوريد الخدمات المالية، ولكن في المدى الطويل، وبعد إختتام المفاوضات الحالية، يمكن إعادة طرح المسألة على بساط البحث من أجل

دراستها بشكل معمق خاصة وأن التطورات الإلكترونية المتسارعة تعتمد الى إزالة الفوارق الموجودة حالياً بين هذين الشكلين بشكل تدرجي.

وأن الدول العربية مدعوة لمساندة الرأي القائل بأهمية النظر في ملحق الخدمات المالية وضرورة تغطيته للنشاطات المالية الناشئة حديثاً في الصناعة المصرفية والمالية عموماً منذ إختتام جولة أورغواي، خاصة مع تنامي قاعدة الخدمات المالية الإلكترونية مثل الصيرفة عبر الإنترنت والصيرفة عبر الهاتف والأعمال المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي والإستثمار المالي عبر الإنترنت. من هنا، أهمية دعم الدول العربية لمسألة إعادة النظر بالتصنيف القطاعي للخدمات المالية ضمن ملحق الخدمات المالية في الجاتس.

كذلك لدى الدول العربية مصلحة في الإبقاء على الرقابة الوقائية أو الحصيفة في العمل المصرفي أو المالي، على الأقل في المدى المنظور، نظراً لأهمية هذه الرقابة بالنسبة لإستقرار النظام المصرفي والمالي عموماً، خاصة في إطار عملية تحرير الخدمات المالية التي تحرص عليها الدول العربية بشكل تدرجي. وعلى الدول العربية أن تتمسك بمحاذير إلغاء هذه الرقابة خاصة بعدما عانت دول جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى في العالم خلال العقد الماضي من أزمات مالية وإقتصادية مدمرة وقاسية طالت إقتصادات هذه الدول ومؤسساتها المالية، كما أنها طالت عدداً من الدول المتقدمة ذاتها كما حدث في أزمة الشركات العالمية الكبرى خلال السنوات الأخيرة.

وبالعودة الى قضية التصنيف القطاعي للخدمات المالية، من الأهمية بمكان أن تركز الدول العربية على إيجاد إطار عالمي متعدد الأطراف بالنسبة للتجارة في الخدمات المالية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، عملاً بتوجهات المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة - دولة قطر أواخر العام ٢٠٠١ .

الى ذلك، لدى الدول العربية مصلحة في تأييد ودعم الطرح البرازيلي الأخير الخاص بقضية تحرير ميزان رأس المال، بحيث أن أي دولة عضو تقدم إلتزامات محددة ضمن الشكل الأول لتوريد الخدمات المالية، تكون ملتزمة أيضاً بالسماح لتحويلات رأس المال عندما تكون هذه التحويلات جزءاً أساسياً من الخدمة المالية ذاتها. والدول العربية التي لم تقم بعد بتطبيق توجهات صندوق النقد الدولي بالنسبة لتحرير ميزان رأس المال، مدعوة الى القيام بذلك على نحو تدريجي وسريع ضماناً للإستفادة من عملية تحرير ميزان رأس المال على نطاق دولي عندما تتم ضمن إطار منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

ويتبين من دراسة إلتزامات الدول العربية في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية أنها كانت أكثر تحراً بالنسبة لتوريد الخدمات المالية عبر الحدود والإستهلاك في الخارج، بينما برزت القيود على الوجود التجاري وحركة الأشخاص الطبيعيين.

ويستنتج من إلتزامات الدول العربية المقدمة أيضاً أنها قد قامت بتثبيت الشروط القائمة فعليا لتنفيذ الموردين الأجانب الى الأسواق المحلية دون تقديم إلتزامات أساسية من شأنها تحرير تجارة الخدمات المالية لديها خاصة بالنسبة للوجود التجاري.

وعليه، فإن الدول العربية مدعوة الى تسريع عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في دولها ضمن توجهات منظمة التجارة العالمية. ومن الأهمية بمكان هنا قيام الدول العربية بتسريع نطاق الشراكة الإقتصادية والتجارية بينها، من خلال الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة والبناء عليها لإقامة إتحاد جمركي ثم سوق إقتصادية مشتركة، من شأنها تعزيز القدرة التفاوضية للدول العربية ككتلة واحدة ضمن منظمة التجارة العالمية، وأيضاً الإستفادة من مزايا التكامل الإقتصادي التي تنص عليها إتفاقية الجاتس عموماً وملحق الخدمات المالية على وجه الخصوص.